

اعتقد ان الاخره تقاسم الجذ فاذا صار حيا مع اج اعتمدا ان الاخره لا تقاسم الجذ واذا كان  
 له عذر يفعل بعض الاعور لا يخلو فيها كشراب النبيذ المختلف فيه ولعب الشطرنج  
 وحصون السماع ان هذا ينبغي ان يحرم ويكره عليه فاذا فعل ذلك صدق بقوله  
 ذلك ان هذا ما مسالك الاجتهاد التي لا تنكر مثل هذا ان يكون في اعتقاد النبي  
 وحرمة وجوبه وسقوطه بسبب هواه هو مذموم يخرج خارج عن  
 العبدية وقد نص احد غيره على ان هذا لا يجوز وانما اذا شئ له رجحان قول  
 على قول اما بالادلة الفصلية ان كان يعرفها ويفهمها وما لا يرى احد رجحان  
 اعلم بتلك المسائل من الاخر وهو اني قد خيرا يشك في ترجيح عن قوله الى قول  
 مثل هذا يجوز بل يجب وقد نص الاحكام احمد على ذلك وماذا لو لم يجد في المراد  
 بدا القسم الاول ولقد نفا من التزم مذهبنا انكر عليه مخالفة غيره بل لا  
 تعلية يسوغ له ان يقلد في خلافه وعذر شري في الاجم الخصور التي يباح  
 بثل ذلك لعذرهم ويكره عليهم **ههنا** هنا مسئلة ثالثة قد يظن انها لا  
 ولم يرد لها لكنها تتكلم على تعديراتها وهو ان من التزم مذهبنا لم يكن له ان  
 يتقبل عتقها لبعض اصحابنا من حديثه وكذا غيره هذا ما يذكره ابن حزم  
 او غيره مما ذكره في صحابه وان لم يكن منصوصا عنه وكذا ما يوجد في كتب  
 اصحاب الشافعي وما ذكره واي حنيفة كثير منه يكون مما ذكره بعض اصحابنا  
 بهم وليس منصوصا عنهم بل قد يكون المنصوص خلاف ذلك **واصل**  
 هذه المسئلة ان العاصي هل يجب عليه ان يلتزم مذهبنا معينا باخذ بغيره  
 ورخصه في وجهان للاصحاب اجمد وهو وجهان للاصحاب الشافعي والجمهور  
 من هؤلاء وهؤلاء لا يوجد ذلك والذميه او جبهه يقولون اذا التزموا بغير  
 لانا يخرج عند ما دام ملتزمه له وما شئ له ان غيره والى بالالتزام منه  
 والاربيان التزام المذاهب والخروج عنها ان كان لغير امر ديني مثل ان يلتزم  
 مذهبنا

مذهبنا حصول غرض ديني من مال او جاه اخذ ذلك فهذا ما لا يجد عليه بل  
 يترك عليه في نفس الامر ولو كان ما انتقل اليه من مال اشغل عنه وهو من تركه  
 مما يسلم للاسلم الا لغرض ديني او يباح جرمه فكله الى المدينه لامر ان يترو  
 جها او دنيا يصيبها وقد كان في رمة النبي صلى الله عليه وسلم رجلها حرم  
 لامر ان يقال لهام بقطر قيس فكان ان قال له جرم قيس وكان النبي صلى الله  
 عليه وسلم في الحديث الصحيح انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فمن كانت  
 نيته الى الله ورسوله فخيرته الى الله ورسوله وممن كانت هيته الى دنيا يصيبها  
 او امره لغيره وجها ففيه نهي الى ماهاجر له وانما ان كان انشأ له مذهب  
 الى مذهب لامر ديني مثل ان يشهد له رجحان قول على قول فرجع الى القول  
 الذي يركانه اقرب الى الله ورسوله فهو مثاب على ذلك بل واجب على كل  
 احدا ان يشهد له حكم الله ورسوله في امره لا يعول عنه ولا يتبع احد في  
 مخالفة حكم الله ورسوله في امره فرض طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل  
 احد في كل حال فقال تعا فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم  
 الا بعد واما تعا فكل من كنتم تحبون الله فاشعروا به الا بعد واما تعا فتعا  
 وما كان لومة لومة ولا مومنا اذا قضى الله ورسوله امر ان يكون لهم الحجج  
 امرهم وقد نص الاحكام احمد كتابا في طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم  
 وهما متفق عليه بعبارة المسلمين فطاعة الله ورسوله وتحميل ما احل الله  
 ورسوله وتحميم ما حرم الله ورسوله واجاب ما اوجبه الله ورسوله  
 واجب على جميع الثقليات الانس والجمه واجب على كل احد في كل حال  
 سبب وعلايته لكنه لما كان من الاحكام مالا يعرفه كثير من الناس رجح  
 من في ذلك الى من يعلم ذلك لانه علم بما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم  
 واعلم بمراده فاعية المسلمين الذين اشعروا وسابيل وطرق وادلة بعبارة الناس